منظومة
القواعد الفقهية

للعلامة
عبد الرحمن بن ناصر السعدي
(توفي ١٣٧٦ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

١- الـحَـمْـدُ للهِ الـعَـلِيِّ الأَرْفَـقِ وَجـامِعِ الأَشْـيَاءِ وَالـمُفَرِّقِ

٢- ذِي الـنِّـعَـمِ الـواسِـعَـةِ الـغَـزِيـرَة وَالـحِـكَـمِ الـبـاهِـرَةِ الـكَـثِـيرَة

٣- ثُـمَّ الـصَّـلاةُ مَـعْ سَـلامٍ دَائِـمِ عَـلَى الـرَّسُـولِ الـقُـرَشِيِّ الـخَاتِمِ

٤- وَآلِـهِ وَصَـحـبِـهِ الأَبـرَارِ الـحَـائِـزِي مَـرَاتِـبَ الـفَـخَـارِ

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

٥- اعلَـمْ هُدِيـتَ أَنَّ أَفضَـلَ الـمِنَـنْ عِلـمٌ يُزِيـلُ الشَّـكَّ عَنـكَ والـدَّرَنْ

٦- وَيَكْشِـــفُ الـحَـقَّ لِـذِي القُلُوبِ وَيُوصِـــلُ العَبْـدَ إِلَى الـمَطْلُوبِ

٧- فَاحـــرِصْ عَلَـــى فَهْمِـكَ لِلقَواعِدِ جَامِعَـةِ الـمَسَـــائِلِ الشَّـــوارِدِ

٨- فَتَرتَـقِـي فِي العِلْـــمِ خَـيرَ مُرتَقَـى وَتَقتَفِـــي سُـــبْلَ الـذِي قَـد وُفِّقَـا

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

٩- فَهَـــذِهِ قَوَاعِـــدٌ نَظَمْـــتُهَا مِن كُتْبِ أَهلِ العِلمِ قَدْ حَصَّلتُهَا

١٠- جَزَاهُـــمُ الـــمَولَى عَظِيمَ الأَجْرِ والـعَـفـوَ مَـعْ غُـفـرانِـهِ والـبِرِّ

١١- النيـــةُ شَـــرْطٌ لِسـائِـــرِ العَمَـلْ بِهـا الـصَّـلاحُ وَالـفَـسَـادُ لِلعَمَلْ

١٢- الدِّيـــنُ مَبـــنِيٌّ عَلى الـمَصـالِحِ فِـي جَلبِـــهَا والـدَّرْءِ لِلقَبَـــائِحِ

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

١٣- فَـإِنْ تَـزَاحَـمْ عَـدَدُ الـمَصَالِحِ يُـقَـدَّمُ الأَعْـلَى مِـنَ الـمَصَالِحِ

١٤- وَضِـدُّهُ تَزَاحُـمُ الـمَـفاسِدِ يُرْتكَـبُ الأَدْنَـى مِـنَ الـمَفاسِد

١٥- وَمِـن قَواعِـدِ الشريعةِ التَّيسِيرُ فِي كُـلِّ أَمـرٍ نَـابَـهُ تَـعسِيرُ

١٦- ولَـيسَ وَاجِـبٌ بِـلا اقـتِـدَارِ وَلا مُـحَـرَّمٌ مَـعَ اضـطِّـرَارِ

١٧- وَكُـلُّ مَحْـظُـورٍ مَـعَ الـضَّرُورَة ... بِـقَـدْرِ مَـا تَحـتَـاجُـهُ الـضَّرُورَة

١٨- وَتُـرْجَـعُ الأَحـكَامُ لِليَقِينِ ... فـلا يُزِيلُ الشَّـكُّ لِليَـقِينِ

١٩- والأَصْلُ فِي مِيـاهِـنَا الطَّـهَارَة ... والأَرضِ وَالثِّيـابِ وَالحِـجَارَة

٢٠- والأَصـلُ فـي الأَبضـاعِ وَاللُّحُومِ ... وَالنَّفـسِ وَالأَمـوَالِ لِلمَعْصُـومِ

٢١- تَحرِيمُهَا حَتَّى يَجِيءَ الحِلُّ فَافهَمْ هَدَاكَ اللهُ مَا يُمَلُّ

٢٢- والأَصلُ فِي عَادَاتِنَا الإِبَاحَة حَتَّى يَجِيءَ صَارِفُ الإِبَاحَة

٢٣- وَلَيسَ مَشْرُوعًا مِنَ الأُمُور غَيرُ الذي فِي شَرعِنَا مَذْكُور

٢٤- وسَائِلُ الأُمُورِ كالمَقَاصِدِ وَاحكُمْ بِهَذَا الحُكْمِ لِلزَّوَائِدِ

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

٢٥-وَالخَطَا وَالإِكْرَاهُ وَالنِّسيَانُ أَسْقَطَهُ مَعْبُودنَا الرَّحمنُ

٢٦-لَكِن مَعَ الإِتلافِ يَثبُتُ البَدَل وَيَنتَفِي التَّأْثِيمُ عَنهُ وَالزَّلَلْ

٢٧-وَمِنْ مَسَائِلِ الأَحكَامِ فِي التَّبَع يَثبُتُ لا إِذَا استَقَلَّ فَوَقَع

٢٨-والعُرْفُ مَعْمُولٌ بِهِ إِذا وَرَدْ حُكْمٌ مِنَ الشَّرعِ الشَّرِيفِ لَم يُحَدْ

٢٩- مُـعَـاجِـلُ الـمَحظُورِ قَـبْـلَ آنِـهِ قَـدْ بَـاءَ بِالـخُسْرانِ مَـعْ حِرمَانِهِ

٣٠- وَإِنْ أَتَـى التَّحـرِيمُ فِي نَفسِ العَمَلْ أَو شَرطِـهِ ، فَـذُو فَـسَـادٍ وخَلَلْ

٣١- وَمُتْلِـفٌ مُـؤذِيـهِ لَيـسَ يَضْمَنُ بَعـدَ الدِّفَـاعِ بِالَّتِي هِـي أَحسَـنُ

٣٢- وَ(أَلْ) تُفِـيدُ الكُـلَّ فِي العُـمُومِ فِي الـجَمْـعِ وَالإِفـرَادِ كَالعَلِيمِ

٣٣- والنكِـــــرَاتُ فِي سِيَاقِ النَّفـــيِ تُعْطِـــي العُمُـــومَ أَو سِيَاقِ النَّهـيِ

٣٤- كَـذَاكَ (مَـنْ) و (مَـا) تُفِيدَانِ مَعَا كُـلَّ الـعُـمُـومِ يـا أُخَـيَّ فَاسمَعَا

٣٥- وَمِثلُـــهُ الـمُفـــرَدُ إِذ يُضَـــافُ فَافهَـمْ هُدِيـتَ الرُّشـدَ مَـا يُضَـافُ

٣٦- وَلا يَـتِـمُّ الـحُكْـمُ حَتَّـى تَـجتَمِـع كُلُّ الشُّـــرُوطِ وَالـمَوَانِـعْ تَـرتَفِـع

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

٣٧- وَمَنْ أَتى بِما عَلَيهِ مِنْ عَمَل ... قَدِ اسْتَحَقَّ مَا لَهُ عَلَى الْعَمَل

٣٨- ويُفعلُ البعضُ من المأمورِ ... إن شقَّ فعلُ سائرِ المأمورِ

٣٩- وكلُّ ما نشا عن المأْذونِ ... فذاكَ أمرٌ ليسَ بالمَضمونِ

٤٠- وَكُلُّ حُكْمٍ دَائِرٌ مَعْ عِلَّتِه ... وَهْيَ التي قَدْ أَوْجَبَتْ لِشرعَتِه

٤١- وَكُـــلُّ شَرْطٍ لازِمٌ لِـلـعَـاقِـدِ ... فِي البَيـــعِ وَالنـــكَاحِ وَالـمَقَاصِدِ

٤٢- إلا شُرُوطًـــا حَلَّـلَـــتْ مُـحَرَّمَـا ... أَو عَـكْـسَـهُ فـبَـاطِـلاتٌ فَـاعْـلَـمَا

٤٣- تُسْـتَعْمَلُ القُرْعَـــةُ عِنْـدَ الـمُبْهَـمِ ... مِنَ الـحُقُـــوقِ أَوْ لَـــدَى التَّـزَاحُمِ

٤٤- وإِن تَسَـــاوَى العَمَـــلانِ اجتَمَعَا ... وَفِـعْـلُ إِحـــدَاهُمَـــا فَـاسْـتَـمِـعَـا

٤٥- وَكُـلُّ مَـشْـغُـولٍ فَـلا يُشَغَّـلُ ... مِثَالُـهُ الـمَرْهُـونُ وَالـمُسَبَّـلُ

٤٦- وَمَـنْ يُـؤَدِّ عَـن أَخِـيـهِ وَاجِـبـا ... لَـهُ الـرجُـوعُ إِنْ نَـوَى يُطَالِبا

٤٧- وَالـوَازِعُ الطَّبعِيْ عَـنِ العِصْيَانِ ... كَـالـوَازِعِ الـشَّرعِـيْ بِـلا نُـكـرَانِ

٤٨- وَالـحَـمـدُ للهِ عَـلَى الـتَّـمَامِ ... فِي الـبَـدءِ وَالـخِـتَـامِ وَالـدَّوَامِ

٤٩- ثُـمَّ الـصَّـلاةُ مَـعْ سَـلامٍ شَـائِـعِ ... عَـلَى الـنَّـبِـيْ وَصَـحْـبِـهِ وَالـتَّـابـعِ

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....